بورشة العمل الأولى للمؤتمر الذي يستضيفه مجلس الأمة

«شركاء في الإصلاح» ناقش قضية التوظيف والشباب

السابر: هناك تعديلات نيابية تسمح للموظف بممارسة العمل التجاري مع استمراره بالحكومي

العمل بالقطاع الأهلي يحتاج إلى تعديل يطمئن صاحب العمل المتخوف من تحمل كلفة التأمينات

جانب من المؤتمر

جانب من الحضور

عبدالله المضف: ضرورة تشجيع الشباب على المبادرة ودعمها بصورة تخفف الأعباء عن الدولة

أطالب بأن تقتصر حضانة الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة على فترة محددة حتى ينجح

لا بد أن يكون توظيف غير الكويتي بعد التدقيق على الشهادات إضافة إلى اختبار قدراتهم

مهلهل المضف: الشهادات غير المعتمدة من المعوقات الرئيسة التي تواجه سوق العمل

روح الدين: القوانين التي يقترحها النواب جاءت بسبب التراجع في أغلب قطاعات الدولة

ناقشت ورشة العمل الأولى ضمن فعاليات مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء الذي يستضيفه مجلس الأمة قضية التوظيف والشباب.

وأوضح النائب مهند الساير خلال فعاليات الورشة أن هناك تعديلات نيابية مهمة لقانون الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تسمح للموظف بممارسة العمل التجاري مع استمراره بعمله الحكومي بنظام المكافأة، إضافة إلى التعديلات الأخرى على القوانين ذات الصلة بالتشجيع على العمل في القطاع الخاص.

وكشف الساير في هذا الصدد عن عزمه تقديم تعديل على قانون توظيف غير الكويتي يقضي بتوظيف الأجنبي الحاصل على تقدير جيد جداً فما فوق.

وبين أنه بخصوص العمل في القطاع الأهلي فإنه يحتاج إلى تعديل رئيس يطمئن صاحب العمل المتخوف من تحمل تكلفة التأمينات الاجتماعية للموظف حال ترك العمل من دون دفع الاشتراك، إضافة إلى تعديلات أخرى توفر عامل الجذب للكويتيين للاتجاه نحو القطاع الخاص.

من جهته أكد النائب د. حسن جوهر أهمية المعالجة التشريعية لقضية تضارب المصالح بما يواكب المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعتها الكويت في هذا الشأن.

وبين جوهر أن التعديل المقدم على الاقتراح الخاص بتعيين القياديين يختص باستدامة إنجاز القيادي وهي نقطة مهمة لأنه يتيح لجميع الكويتيين المؤهلين وضع سيرتهم الذاتية لدى ديوان الخدمة للمنافسة في اختيار القياديين.

كما شدد على أهمية أن تحمي التشريعات الكويتيين العاملين في القطاع الخاص ضمن أي تقلبات تؤثر على مستقبلهم الوظيفي معتبرا أنه من غير المقبول إلزام الكويتي بالتقييم العلمي واعتمادات الشهادات دون غيره من الموظفين.

وقال جوهر إن عدم وجود ربط لمخرجات التعليم مع سوق العمل كارثة تعصف بالبلد، فلدينا خلل كبير، والكويت انفقت ٢،٥ مليار على البعثات في الخارج رغم ان التعليم الجامعي بدأ في الكويت منذ ١٩٦٦.

وطالب بأن تكون هناك معالجة شاملة وفق ضوابط مشيرا إلى وجود تحدي زيادة الكثافة الطلابية ووجود ضغط كبير على مؤسسات التعليم العالي.

بدوره شدد النائب عبدالله المضف على أهمية تشجيع الشباب على المبادرة ودعمها بصورة تخفف الأعباء عن الدولة، مشيرا إلى أن من الملاحظ في هذا الجانب أن من يريد بدء مشروعه من المواطنين يبدأ في ذلك بعد التقاعد.

وطالب بأن تقتصر حضانة الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة على فترة محددة حتى ينجح ويستطيع تحمل أعبائه ومن ثم يخرج الصندوق من هذا المشروع.

من ناحيته أوضح النائب د.بدر الملا أهمية أن يكون توظيف غير الكويتي بعد التدقيق على الشهادات إضافة إلى اختبار قدراتهم من قبل الجمعيات المهنية المختصة.

وقال الملا إن ربط مخرجات التعليم بسوق العمل يعد مشكلة كبيرة، مشيرا إلى انه في مجال الهندسة يوجد ٥ آلاف خريج بانتظار دورهم في كشوف ديوان الخدمة المدنية بسبب سوء الإدارة.

وتطرق النائب مهلهل المضف إلى قضية الشهادات غير المعتمدة معتبرا أنها من المعوقات الرئيسة التي تواجه سوق العمل والتي تحتاج إلى وضع آلية جادة لحلها.

واعتبر أن الحكومة لا تتعامل بجدية مع تلك المشكلات، مطالبا سمو رئيس الوزراء باستدعاء كل الوزراء المعنيين بهذه القضية للوصول إلى حل جذري في غضون ثلاثة أشهر.

من جهته قال النائب د.حمد روح الدين إن القوانين التي يقترحها النواب جاءت بسبب التراجع في اغلب قطاعات الدولة، مطالبا بأن تكون هناك نية صادقة من الحكومة في الابتعاد عن الترقيات بالمحسوبية.

وأضاف ان المقترحات المقدمة من النواب هي لتحديد بعض المعايير للوزراء لاختيار القيادات وعلى الحكومة ان تصدر مثل هذه القوانين وتلزم الوزراء بها لتخفيف الفساد الموجود من أجل العبور لبر الأمان.

جوهر: أهمية المعالجة التشريعية لقضية تضارب المصالح بما يواكب الاتفاقيات الدولية

عدم وجود ربط لمخرجات التعليم مع سوق العمل كارثة تعصف بالبلد

فعاليات مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء

متابعة

بمناسبة فوزه بجائزة الشباب العربي المتميز نائب رئيس مجلس الأمة استقبل علي بهبهاني

الشحومي مهدياً درعا تذكارية لبهبهاني

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة أحمد خليفة الشحومي في مكتبه أمس المهندس علي بهبهاني، بمناسبة فوزه بجائزة الشباب العربي المتميز من قبل مجلس الشباب العربي للتنمية المتكاملة.

وقام الشحومي بتكريم المهندس بهبهاني الحاصل على المركز الأول عن حساب "مشروعي كويتي" ودوره في تغطية المشاريع الكويتية وإبراز الصورة المشرفة للوطن.

وأكد الشحومي أن هذه النماذج الكويتية المشرفة تدل على أن الكويت عامرة وزاخرة بالكفاءات والعقول النيرة المبدعة التي تحتاج إلى الرعاية والاهتمام من مؤسسات الدولة.

عبدالكريم الكندري يقترح إنشاء جهاز حكومي لتتبع واستعادة الأموال العامة

عبدالكريم الكندري

أعلن النائب د. عبدالكريم الكندري عن تقدمه باقتراح بقانون، بتخصيص جهاز يتبع وزارة العدل لمتابعة واستعادة الأموال العامة في داخل الكويت وخارجها.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى:

يُنشأ جهاز يتبع وزارة العدل يختص بتتبع الأموال العامة المنهوبة أو المهربة أو المودعة بالحسابات أو المستثمرة في المشاريع أو المخبأة محليا ودوليا واستعادتها باسم «يسمى جهاز تتبع واستعادة الأموال العامة».

مادة ثانية:

يرأس الجهاز أحد القضاة بدرجة مستشار يتم اختياره من قبل مجلس القضاء لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط وعضوية مدير نيابة الأموال العامة، وممثل عن وزارة الداخلية، وممثل عن وزارة العدل، وممثل عن وزارة الخارجية، وممثل عن الفتوى والتشريع، وممثل عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وممثل عن ديوان المحاسبة.

مادة ثالثة:

يختص الجهاز بحصر الشكاوى والقضايا والأحكام الصادرة من سلطات التحقيق والمحاكم الكويتية والأجنبية التي مست المال العام والعمل على التأكد من استرجاعها وما ترتب عليها من غرامات وفوائد وله في ذلك مخاطبة كافة الجهات المعنية بالكويت وخارجها.

مادة رابعة:

تقدم وزارة العدل بالتنسيق مع باقي الوزارات والجهات الحكومية كامل المساعدة والعون والدعم للجهاز لملاحقة المتهمين الفارين خارج البلاد من أجل إرجاعهم إلى الكويت لمحاكمتهم وإعادة الأموال ويجوز للجهاز في سبيل ذلك استخدام كافة الوسائل القانونية والدبلوماسية المحلية والدولية بالإضافة إلى إمكانية التعاقد مع شركات خاصة تقدم خدمات التقصي والتحقيق عن الأشخاص والأموال خارج الكويت.

مادة خامسة:

تصدر وزارة العدل اللائحة التنظيمية لعمل الجهاز خلال ستة أشهر من تاريخ إنشائه.

مادة سادسة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت مذكرته الإيضاحية على أن قضايا التعدي على المال العام تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه الكويت خصوصا بعد أن صاحبها تحرك دولي شكل تهديدا لسمعتها حتى بدت تظهر بشكل دائم ضمن خارطة الدول التي تسهل بها جرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وسرقة الأموال العامة. وبعد أعوام من النهب والسرقات التي طال الأموال العامة نجد الحكومة غير مهتمة بمطاردة سراق المال العام واستعادة أموال الدولة حيث تتعامل معها كأنها أمر واقع وقضايا أغلقت كأنها ديون معدومة رغم عدم سقوط حقوق المطالبة بهذه الأموال بالتقادم ومعرفة من نهبها ويمكن عن طريق التنسيق الدبلوماسي والمتابعة الجدية ملاحقتهم واستعادة الأموال، وهذا يجب ألا يكون عن طريق الأساليب البيروقراطية بل عن طريق تخصيص جهاز جل عمله هو ملاحقة سراق المال العام والعمل بشكل مركز وفق صلاحيات موسعة لتتبع واستعادة الأموال.

بدر الحميدي لتكريم د. عادل العبد المغني على إسهاماته في خدمة الكويت

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقديمه اقتراحا برغبة بتكريم الجهات المختصة في البلاد للدكتور عادل العبدالمغني تقديرا لإسهاماته في خدمة الكويت.

وجاء في نص الاقتراح إنه نظرا للإسهامات التي قدمها الدكتور عادل العبدالمغني في خدمة الكويت و النهوض بها على صعيد إصداراته الأدبية التي تجاوزت 45 كتاباً في جميع جوانب الحياة الكويتية وشؤونها التراثية والتاريخية والأدبية والاقتصادية والعلمية الجغرافية، بالإضافة إلى تقلده منصب وزير مفوض سابق في وزارة الخارجية الكويتية كما تقلد العديد من المناصب الادارية في أبرز جمعيات النفع العام و بعد ذلك أكمل مسيرته الأدبية في البحث والتصنيف والتأليف كما كانت كانت له مساهمات كثيرة في أنشطة العمل التطوعي والاجتماعي أبرزها:

– عضو جمعية الخريجين الكويتية منذ عام 1976.

– عضو الجمعية الجغرافية الكويتية منذ عام 1976.

بدر الحميدي

– عضو مجلس إدارة جمعية الشامية والشويخ التعاونية 1983–1980.

– أمين سر مجلس حي منطقة الشامية والشويخ 1983.

– عضو نادي القادسية الرياضي 1984.

– عضو جمعية الصحافيين الكويتية منذ عام 1995.

– عضو رابطة الأدباء في الكويت منذ عام 1996.

– عضو لجنة تسمية مساجد الكويت منذ عام 1997.

– عضو اللجنة الاستشارية العليا للتوثيق الإعلامي والتراث والفنون الكويتية منذ عام 2001.

– شارك بتأسيس الجمعية الكويتية لهواة الطوابع والعملات وأصبح نائبا للرئيس عام 2005.

– عضو لجنة تسمية الشوارع والميادين في الكويت منذ عام 2006.

– عضو لجنة إصدار طوابع البريد في دولة الكويت 2010.

– أمين عام رابطة الأدباء الكويتيين 2011.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بقيام وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب و الجهات المختصة في البلاد بتكريم الدكتور عادل العبدالمغني.

المطير يسأل وزير التربية عن عقود الصيانة ونقص موظفي الأمن في المدارس

وجه النائب د. حمد المطير الدين سؤالين إلى وزير التربية د. علي المضف، نصا على ما يلي:

السؤال الأول

تعاني مدارس التربية في كل سنة من عدم عمل الصيانة مع بداية العام الدراسي، وهذه المعاناة متكررة أوجدت شعورا لدى مدير المدرسة بعدم جدية وزارة التربية في عمل صيانة دورية خلال فترة الصيف والتي تعد فترة حيوية لعمل أي تعديلات فنية للمدارس، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من كل البلاغات المقدمة من المدارس إلى الوزارة حول هذا الشأن.

2 – جدول توضيحي يبين الآتي "اسم المدرسة – نوع البلاغ – سرعة الاستجابة – المحافظة".

3 – صورة ضوئية من عقود شركات تنظيف المدارس والمراسلات التي حول ذلك.

4 – جدول تفصيلي بميزانيات الصيانة حسب كل محافظة.

السؤال الثاني

إن نقص موظفي الأمن في المدارس مع التقصير في تسلم رواتبهم أدى إلى وجود مشاكل وعدم اهتمام بمنشآت وزارة التربية، وأغلب الشركات وللأسف تتلاعب بالبشر بمعظم حراس الأمن رواتبهم متدنية ما يضطرهم إلى العمل خارج المدرسة وهذه المشاكل متكررة كل سنة ولا يوجد لها حل جذري من خلال النظام التعاقدي مع الشركات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: